الأهرام

المصدر: روز اليوسف

التاريخ : ٢٥ يونيو ٢٠٠٥

تركيبة سياسية صعبة.. وتدخل من المجتمع الدولى

لا يبحث إلا عن مصالحه:

لبنان.. ماذا بعد الانتخابات؟!

■ قائمة «الحريرى» أكبر أغلبية برلمانية فى تاريخ البلاد.. وتعهد بتغيير شامل فى لبنان

■ «ميشيل عون» لن يشارك فى الحكم.. ويؤكد معارضته فى المجلس الجديد.. و«الحريرى» الأوفر حظاً لرئاسة الحكومة ويؤيد إقالة «لحود»

إعداد: ناهد عزت

بفوز تيار «المستقبل» الذى يتزعمه «سعد الحريرى» أسدل الستار على ملف الانتخابات التشريعية اللبنانية.. حيث حقق «الحريرى» فوزا ساحقا بكل المقاعد الثمانية والعشرين المتبقية فى المرحلة الرابعة ليصل إجمالى ما حصل عليه تحالفه إلى «٧٢» مقعدا نيابيا من أصل «١٢٨» وهى الكتلة الأكبر فى تاريخ المجالس النيابية اللبنانية.

حصل التيار الوطنى الحر بزعامة العماد «ميشيل عون» وحلفائه على «٢١» مقعدا مقابل «٣٥» مقعدا لتحالف «حزب الله وحركة أمل» المؤيد لسوريا، وبذلك يكون أهل الشمال قد حددوا شخصية البرلمان اللبنانى الجديد بعد أن منحوا أصواتهم للمعارضة.

تضم لائحة الحريرى الحزب التقدمى الاشتراكى برئاسة «وليد جنبلاط» والقوات اللبنانية وتجمع «قرنة شهوان».

وتعد هذه هى المرة الأولى فى لبنان منذ ثلاثين عاما التى تسيطر فيها المعارضة المناوئة لسوريا على مجلس النواب اللبنانى.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقد أصبحت الكتل النيابية هى كتلة تيار «الحريرى» وهى أكبر كتلة فى المجلس النيابى وتضم ٣٦ نائبا، تليها كتلة «جنبلاط» التى تضم ١٦ نائبا، ثم كتلة حركة أمل التى تضم ١٩ نائبا، فكتلة حزب الله التى تضم ١٤ نائبا، وكتلة ميشيل عون وتضم ١٤ نائبا أيضا.

أما القوات اللبنانية التى تدخل المجلس لأول مرة فقد فازت بستة مقاعد، وبنفس العدد فاز «قرنة شهوان» ويمثل المعارضة المسيحية التى يرعاها البطريرك الماروني «نصر الله صفير» بينما فاز مرشح اليسار الديمقراطى بمقعد واحد، وكذلك مرشح حركة التجدد التى لم يوفق رئيسها «نسيب لحود» فى انتخابات جبل لبنان.

وقد اعتبر «سعد الحريرى» فوزه انتصاراً لمشروع «رفيق الحريرى» وإعادة الاعتبار لاتفاق الطائف ولصيغة العيش المشترك بين اللبنانيين، وهو مشروع النهوض الاقتصادى والاجتماعى للبنان الذى تم تعطيله منذ أواخر عام ١٩٦٩، أى منذ بدء انقضاض النظام الأمنى على الحياة السياسية فى لبنان.

ومع بداية ولاية المجلس النيابى الجديد يعود اللبنانيون إلى أجواء الحوار الديمقراطى بعيدا عن المناخ السياسى المتوتر والتشنجات التى صاحبت الانتخابات فى مراحلها الأربع، وهو ما بادر إليه النائب «سعد الحريرى» فى أول ظهور له بعد انتهاء الانتخابات معلنا ضرورة استئناف الحوار بين جميع اللبنانيين - فائزين وخاسرين فى الانتخابات - وإعلانه مد اليد للجميع دون استثناء بمن فيهم «عون» والنائب السابق «فرنجية» وفتح قنوات الحوار مع الأطراف الأخرى، وصولا إلى وضع برنامج حقيقى للإصلاح والإنقاذ يفترض إعلانه خلال أيام لإكمال مشروع والده «رفيق الحريرى»، مؤكدا أن أبواب الانضمام إلى الحكومة الجديدة مفتوحة أمام كافة الشخصيات والقوى السياسية فى البلاد بمن فيهم «العماد عون» وحزب الله.

وهو بذلك يكون قد قدم نفسه كشخصية سياسية مؤهلة لدور عام يتجاوز كتلته النيابية وتحالفاته.

وفى المقابل أعلن زعيم الأقلية المعارضة العماد «ميشيل عون» أنه لن يتعاون مع أحد وأنه أصبح «معارضة» فارضاً برنامجه على الآخرين منتقدا ما أسماه تدخل التكليف الشرعى والفتاوى الدينية فى الانتخابات، ومؤكدا أنه لن يشارك فى الحكومة التى ستنبثق عن المجلس النيابى الجديد، كما أعلن أن التيار الحر سيتحول إلى حزب سياسى ويمثل نصف اللبنانيين الذين يشعرون بأنهم مهمشون وسنمثلهم بتشكيل برلمان ظل. ودعا «عون» إلى خفض ولاية البرلمان الجديد، كما أكد معارضته ترشيح «نبيه برى» لولاية جديدة فى رئاسة المجلس مادام يمارس نفس السياسات فى وضع مشاريع واقتراحات القوانين فى الأدراج.

وبانتهاء المرحلة الأخيرة من الانتخابات اللبنانية تنتهى ولاية المجلس النيابى الأطول منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية الذى مدد لنفسه ستة أشهر يوم انتخابه ثم عشرين يوما حتى يتم انتخاب البديل.

وتظهر صورة التكتلات فى المجلس الجديد أن المعارضة ستكون فى السنوات الأربع المقبلة هى الممسكة بزمام السلطة فى لبنان وخاصة أن الأغلبية المطلوبة دستوريا هى نصف عدد النواب «زائد واحد» أى ٦٥ نائبا، وبذلك تكون المعارضة قد حصلت على النصاب القانونى المطلوب للتصويت على المشاريع والاقتراحات والتحكم فى تشكيل الحكومة التى اعتبرت مستقيلة منذ إعلان النتائج النهائية إلا أنها ستستمر فى تصريف الأعمال إلى حين التكليف أو التأليف. وسيكون للمعارضة الحق أيضا فى اختيار رئيس المجلس النيابى الذى تتفق عليه، ومنح الثقة للحكومات وإسقاط حكومات واختيار رؤساء الحكومات، اذ كانت كل هذه الصلاحيات ممنوحة للنفوذ السورى الذى كان مقررا فى الشأن الداخلى اللبنانى.

لذلك سارعت الكتل المشكلة مسبقا أو تلك التى فى طور التشكيل، إلى عقد مشاورات أولية قبل الشروع فى اجتماعات مكثفة خلال الأيام المقبلة.

وعشية التحضير لعقد الجلسة النيابية الأولى التى سوف ينتخب خلالها رئيس جديد للمجلس، حيث لا يوجد مرشح منافس لـ «نبيه برى» رئيس حركة أمل الشيعية المؤيد لسوريا والذى تولاه منذ «١٣» عاما، والذى يحظى بدعم علنى من الكتلة الشيعية والحزب التقدمى الاشتراكى وأحزاب البعث والقومى والكتائب وبعض المستقلين.

أما «سعد الحريرى» فقد أعلن تأجيل إعلان موقفه حيث سيجرى مشاورات مع حلفائه فى التحالف النيابى علما بأن مصادر نيابية فى كتلة «الحريرى» أكدت أن هناك توافقا مسبقا على تولى «برى» المهمة، لكن هناك مناقشات معه ومع آخرين ستجرى خلال الأيام المقبلة، فى حين أصبح فى حكم المؤكد أن يكون نائب الرئيس من نواب المعارضة، وتحديدا من كتلة «الحريرى» التى يتوقع أن ترشح النائب «فريد مكارى» أو النائب «عاطف مجدلانى»، فى حين أنه ليس من المستبعد ترشيح النائب «أنطوان أندراوس» وهو من تيار المستقبل وفاز على لائحة جنبلاط فى الجبل.

ويشار إلى أن المجلس الجديد قد خرج منه معظم رموز المرحلة السابقة، منهم «سليمان فرنجية» ولم يتبق من هذه المرحلة سوى أربعة نواب من أصل «٨٤» كانوا يشكلون أغلبية المجلس السابق.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ورجحت مصادر معنية أن يكون الثلاثاء المقبل – ٢٨ يونيو – موعدا لانتخابات رئيس المجلس ونائبه وأعضاء هيئة المكتب. وسيوجه رئيس السن النائب «إدموند نعيم» – ٨٧ عاما – العضو فى تكتل القوات اللبنانية الدعوة لحضور هذه الجلسة بعد أن تنتهى الإجراءات المتبعة فى مثل هذه الحالة بالتشاور مع «برى» الذى عبر عن رغبته فى إعداد خطاب افتتاح الولاية الجديدة.

وبعد الجلسة يفترض أن يحدد رئيس الجمهورية موعدا للاستشارات النيابية الملزمة بنتائجها لاختيار رئيس جديد للحكومة، ولا ينتظر أن تشكل عملية تأليف الحكومة عائقا يذكر فى المسار السياسى، لكن من الواضح أن «سعد الحريرى» هو الأوفر حظا لأن يترأس هذه الحكومة على الرغم من أنه فضل التشاور مع حلفائه قبل اتخاذ أى قرار فى هذا الشأن وبالرغم من نصيحة «جنبلاط» للحريرى بعدم القبول مادام الرئيس «إميل لحود» باقيا فى الحكم.

وحتى الآن لم تتضح – بعد – التوجهات النهائية للمعارضة إزاء مصير الولاية الممددة لرئيس الجمهورية. وحسب وجهات سياسية مطلقة، فإن مسألة إسقاط «لحود» تصطدم بدعم البطريرك الماروني «نصر الله صفير» لفكرة إكمال ولايته أو استقالته هو أو انتخاب بديل يجمع عليه فرقاء الموارنة إشارة إلى «ميشيل عون»، وهذا ما لا تقبل به المعارضة التى أصبحت فريق الحكم الأكبر بموجب النتيجة الانتخابية.

ويمكن القول إن الجلسة الأولى التى ستعقد لانتخاب رئيس المجلس ونائبه ستكون بمثابة «بروفة» لنمط التعامل والتحالفات بين الكتل تحت قبة البرلمان.. وتنتظر النواب الجدد مهمات صعبة، فى مقدمتها إقرار قانون جديد للانتخابات يحظى بموافقة كل الأطراف اللبنانية، والتعامل مع قرار مجلس الأمن الدولى المدعوم من «واشنطن» لنزع سلاح حزب الله – الذى يضم ١٢ نائبا فى البرلمان – فى الوقت الذى يؤكد فيه حزب الله الذى تدعمه سوريا وإيران أن سلاحه هو للدفاع عن لبنان من الهجمات الإسرائيلية.

من المهام التى تنتظر النواب الجدد أيضا نسج علاقات جديدة مع سوريا واحتمال إعادة إحياء العلاقات التجارية الثنائية والمعاهدات الاقتصادية التى تصب فى مصلحة سوريا فى السعى نحو إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية ومواجهة الضغوط الدولية لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والمالية التى زادت بعد اغتيال «رفيق الحريرى» وتنفيذ الإصلاحات التى تطالب بها الدول الدائنة للبنان وساعدته بمبالغ تصل إلى ٣٣ مليار دولار.. وكذلك اتخاذ قرار بشأن مطلب بعض المعارضين لإقالة الرئيس «إميل لحود» الذى تسانده سوريا.

أما القضية الأكثر إلحاحا مع اكتمال عقد المجلس النيابى، فهى إقرار قانون العفو عن «سمير جعجع» وإطلاق سراحه بعد أحد عشر عاما من الاعتقال، ومواكبة التحقيقات فى جريمة اغتيال «رفيق الحريرى».

أمام اللبنانيين – إذن – مرحلة من العمل الكبير الذى لن يتحقق إلا بتذليل العقبات أمامه، لكن هناك من يقول إن المعارضة ستصبح موالاة ويتحول الموالون إلى معارضين.. لكن من الثابت القول إن تجميع «عون» للخاسرين فى الانتخابات مع أعداد الفائزين المحسوبين عليه سيصطدم – بعد وقت قصير– بخروج قائد القوات اللبنانية «سمير جعجع» من السجن، وهذا يعنى أنه سيكون فى الجهة المقابلة.

ووسط خمس كتل نيابية جديدة فى البرلمان الجديد ينتظر أن يشهد «لبنان» قيام أحزاب تتصارع ديمقراطيا والتى ستنبثق عن التيارات الموجودة حاليا، وستكون لها برامج ينشدها اللبنانيون سواء كانوا موالين أم معارضين.

ومهما يكن الأمر، فإن لبنان يقف اليوم أمام ملفات شائكة معقدة ومصيرية، مما يجعل أية حكومة لبنانية جديدة تنوء بحملها وخاصة داخل التركيبة السياسية الصعبة، وقد يزيد تدخل المجتمع الدولى من شدة الأزمة وتعقيداتها دون أن يكون عاملا مساعدا فى التهدئة وتسوية الأمور، وخاصة أن للمجتمع الدولى وفى مقدمته «واشنطن» و«باريس» مصالح إقليمية تمتد عبر الساحة اللبنانية، أكثر أهمية من اهتمامه بمصالح لبنان ووحدة شعبه.■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية